

ملف المناصرة

نجاد البرعي

Negad El Borai

خارج الاحتجاز مصر

محامٍ ومؤسس «المجموعة المتحدة»، متخصص في الحريات الفردية وقانون الملكية. وُجّهت إليه تهم في قضية التمويل الأجنبي في مصر، وخضع لخمسة تحقيقات، ومُنع من السفر وجُمّدت أصوله، قبل إسقاط التهم في أغسطس/آب 2021.

01
القضية في دقيقة

محامٍ ومؤسس «المجموعة المتحدة»، متخصص في الحريات الفردية وقانون الملكية. وُجّهت إليه تهم في قضية التمويل الأجنبي في مصر، وخضع لخمسة تحقيقات، ومُنع من السفر وجُمّدت أصوله، قبل إسقاط التهم في أغسطس/آب 2021.

الحالة **خارج الاحتجاز**	الدولة **مصر**
الحكم لم تُعقد محاكمة؛ أُسقطت التهم في 30 أغسطس/آب 2021 وأعلن قاضي التحقيق رفع المنع من السفر وتجميد الأصول. وأُغلقت القضية رقم 173 في 20 مارس/آذار 2024.	
التهم تلقي تمويل أجنبي غير مشروع العمل دون ترخيص قانوني	

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي تهمة أو قيود أو إجراءات قائمة ضد نجاد البرعي في هذه القضية.

02 ضمان قدرة نجاد البرعي على مواصلة العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

03 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على نجاد البرعي وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

04 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

05 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

06 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لنجاد البرعي.

07 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

08 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

02
الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

التجميد التعسفي للأصول إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

المنع التعسفي من السفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

03
مسار القضية

يناير/كانون الثاني 2014

نشاط المدافع أو المدافعة

الاستقالة من المجلس القومي لحقوق الإنسان

استقال البرعي من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر احتجاجًا على تعامل المجلس غير المتسق مع انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة.

21 مايو/أيار 2015

تحقيق

التحقيق الأول

استجوب قاضي تحقيق في محكمة شمال الجيزة البرعي بشأن عمله على صياغة مشروع قانون لمناهضة التعذيب، إثر بلاغ من مجلس القضاء الأعلى اتهمه أيضًا برئاسة كيان غير قانوني.

3 مارس/آذار 2016

توجيه اتهام

توجيه اتهام في قضية التمويل الأجنبي

استجوب قاضي تحقيق في محكمة شمال الجيزة البرعي أكثر من ثلاث ساعات، ووجّه إليه تهم تلقي تمويل أجنبي غير مشروع، وتأسيس جماعة غير قانونية وإدارتها، والتحريض على عصيان سلطات الدولة، والإخلال بالنظام العام، ونشر أخبار كاذبة. وأُخلي سبيله بكفالة على ذمة التحقيق.

17 مايو/أيار 2016

استدعاء

الجولة الخامسة من التحقيق

استدعى قاضي تحقيق البرعي لجلسة تحقيق خامسة حُدّد لها 17 مايو/أيار 2016، ثم أُجّلت الجلسة واستُجوب في 5 يونيو/حزيران 2016، وحدّد القاضي موعدًا آخر ليقدّم مستندات دفاعه.

26 يناير/كانون الثاني 2017

فرض منع من السفر

فرض منع من السفر

منع أمن المطار البرعي من الصعود إلى طائرته المتجهة إلى الأردن، بعد ظهور اسمه على قائمة منع من السفر أعدّتها النيابة.

31 يوليو/تموز 2017

نتيجة الطعن

محكمة تؤيد رفض الاعتراف بالمجموعة المتحدة

أيّدت محكمة إدارية في الاستئناف قرار وزارة التضامن الاجتماعي رفض الاعتراف بالمجموعة المتحدة، مكتب المحاماة الذي يشغل فيه نجاد البرعي منصب الشريك الأول، استنادًا إلى قانون الجمعيات لسنة 2002. وحظر الحكم على المكتب تنظيم أنشطة توعية وورش عمل حول ذلك القانون، مستشهدًا بمشروع ممول من المعونة الأسترالية.

30 أغسطس/آب 2021

تحديث في القضية

إسقاط التهم

أسقط قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة جميع التهم الموجّهة إلى البرعي وثلاثة متهمين آخرين في قضية التمويل الأجنبي.

30 أغسطس/آب 2021

رفع منع السفر

قرار قاضي التحقيق يرفع المنع من السفر وتجميد الأصول

أعلن قاضي التحقيق في البيان الصادر بإنهاء التحقيق مع نجاد البرعي والمدافعين الآخرين في القضية رقم 173 لسنة 2011 رفع المنع من السفر وتجميد الأصول عنهم وعن منظماتهم. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه لم يتضح ما إذا كانت وزارة الداخلية قد رفعت أسماءهم من قائمة الممنوعين من السفر.

20 مارس/آذار 2024

سياق

إغلاق قضية التمويل الأجنبي

أعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173 لسنة 2011، المعروفة بقضية التمويل الأجنبي، وأفادت برفع حظر السفر عن 29 من أصل 31 شخصًا كانوا لا يزالون خاضعين له.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل في ضوء أحدث المصادر. نجاد البرعي حر: فقد أسقط قاضي التحقيق قضية التمويل الأجنبي عنه في 30 أغسطس/آب 2021 وأعلن رفع المنع من السفر وتجميد الأصول، ثم أعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173 في 20 مارس/آذار 2024. وشمل القرار نفسه مجدي عبد الحميد وحسام الدين علي وعزة سليمان، وذكرت منظمة العفو الدولية إسراء عبد الفتاح أيضًا بين من شملهم.

الخلفية والعمل

نجاد البرعي شخصية بارزة في أوساط حقوق الإنسان والإصلاح القانوني في مصر. وهو محامٍ بحكم تكوينه، وشغل منصب رئيس الوحدة القانونية في المجموعة المتحدة، وهي مكتب محاماة يركّز على الحريات الفردية وحقوق الملكية والمناصرة من أجل سيادة القانون. وأسّس جماعة تنمية الديمقراطية وترأسها، وشغل منصب الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، إحدى أقدم الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان في البلاد.

وعمل البرعي أيضًا كاتب عمود في صحيفة الشروق، وهي صحيفة مستقلة واسعة الانتشار، كتب فيها عن حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وعُيّن في المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، وهو هيئة تابعة للدولة يُفترض أن تقدّم المشورة بشأن سياسات الحقوق، لكنه استقال في يناير/كانون الثاني 2014، مشيرًا إلى إخفاق المجلس في التعامل بصورة متسقة مع الانتهاكات الموثقة خلال فترة تصاعد فيها القمع.

وشارك في صياغة مشروع قانون نموذجي لتجريم التعذيب، استنادًا إلى سنوات من العمل التوثيقي مع الناجين وشركاء من المجتمع المدني. وأصبح ذلك المشروع محورًا لتدقيق الدولة.

قضية التمويل الأجنبي والاستجوابات المتكررة

في عام 2011 فتحت السلطات المصرية القضية رقم 173، وهي تحقيق يستهدف منظمات المجتمع المدني بادعاءات تلقي تمويل أجنبي غير مصرح به والعمل دون تسجيل صحيح. وظلت القضية خامدة عدة سنوات قبل أن تعود إلى الواجهة عام 2015 في إطار حملة أوسع على المنظمات المستقلة وقادتها.

واستُدعي البرعي للاستجواب في 21 مايو/أيار 2015 أمام قاضي تحقيق في محكمة شمال الجيزة. وتمحور الاستجواب حول مشاركته في صياغة تشريع مناهضة التعذيب، وجاء إثر بلاغ من مجلس القضاء الأعلى. واستُدعي مجددًا في 3 مارس/آذار 2016 واستُجوب أكثر من ثلاث ساعات، ووُجّهت إليه تهم تلقي تمويل أجنبي غير مشروع، وتأسيس جماعة غير قانونية وإدارتها، والتحريض على عصيان سلطات الدولة، والإخلال بالنظام العام، ونشر أخبار كاذبة، ثم أُخلي سبيله بكفالة. وأُجّلت جلسة خامسة حُدّد لها 17 مايو/أيار 2016، واستُجوب مجددًا في 5 يونيو/حزيران 2016.

وجاءت الاستجوابات المتكررة ضمن نمط طال أكثر من سبع وثلاثين منظمة وعشرات المدافعين، واجه كثير منهم تهمًا متداخلة وقيودًا موازية.

حظر السفر وتجميد الأصول

في 26 يناير/كانون الثاني 2017 وصل البرعي إلى مطار القاهرة الدولي للسفر جوًا إلى الأردن. ومنعه أمن المطار من السفر بعد أن ظهر اسمه على قائمة أعدّها قاضي التحقيق والنائب العام في إطار قضية التمويل الأجنبي. وكان حظر السفر قد فُرض دون إخطار مسبق.

ورافق الحظر تجميد للأصول شمل حساباته الشخصية والأصول المؤسسية للمجموعة المتحدة.

وأصبح حظر السفر من أكثر أدوات التقييد شيوعًا خلال هذه الفترة، إذ طُبّق على أكثر من اثني عشر مدافعًا مرتبطين بقضية التمويل الأجنبي، منهم عزة سليمان ومزن حسن وحسام الدين علي وآخرون.

إغلاق القضية واستمرار القيود

في 30 أغسطس/آب 2021 أصدر قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة للإشراف على القضية رقم 173 قرارًا بإسقاط التهم عن البرعي وثلاثة متهمين معه: عزة سليمان ومجدي عبد الحميد وحسام الدين علي. وأسقط القرار أيضًا التهم عن منظماتهم.

ولم تُعقد أي محاكمة، بل أُسقطت التهم. وقضى القرار أيضًا برفع

حظر السفر وتجميد الأصول، لكن الأمر استلزم إجراءات قانونية إضافية لرفع أسمائهم من قوائم التقييد الرسمية وفك تجميد حساباتهم. وفي مارس/آذار 2024 أعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173.

السياق والنمط

توضح قضية البرعي توظيف التحقيق المطوّل والسيطرة على الأصول وتقييد التنقل وسائلَ ضغط تعمل بمعزل عن نتائج القضاء. وشكّل تحقيق التمويل الأجنبي الإطار القانوني لتدابير شلّت عمل المجتمع المدني فعليًا، حتى في القضايا التي لم تصدر فيها أي إدانة قط.

وقد ميّزته استقالته من المجلس القومي لحقوق الإنسان عام 2014 ومواصلته عمله في المناصرة القانونية خلال فترة التحقيق مدافعًا غير مستعد لمجاراة روايات الدولة. وأبرز التركيز على مشروع قانون مناهضة التعذيب خلال الاستجوابات حساسية الدولة تجاه جهود التوثيق والإصلاح التشريعي التي هدّدت بإضفاء طابع رسمي على آليات المساءلة.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/negad-el-borai/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 30-08-2021. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org